واقع تبني المسؤولية البيئية في المنظمات الصناعية

«دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة فرتيال عنابة»

د. شرفة أسماء ●

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع تبني المسؤولية البيئية في المنظمات الصناعية من وجهة نظر عينة من إطارات مسؤولة في مؤسسة–فرتيال –عنابة مكونة من (164) مبحوث، من خلال ثلاثة متغيرات أساسية حصرت مفهوم المسؤولية البيئية في : السياسة البيئية ، وسائل تجسيد المسؤولية البيئية و الوعي البيئي .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن السياسة البيئية في المؤسسة تتلخص في التحسين المستمر لأدائها البيئي، والتقليل من آثار صناعتها على البيئة و الامتثال للقوانين والتشريعات الوطنية و الدولية. وقد اعتمدت في تحقيق ذلك على جملة من الوسائل منها تبني نظام الإدارة البيئية ، وتطوير نظامها المعلوماتي(ERP) ، وتطوير نظامها الاتصالي،وتوفير

● أستاذة مساعدة صنف ب – قسم علوم الإعلام و الاتصال –كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية – جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر.

برامج تدريب و تكوين متخصصة. كما أن الوعي بيئي لدى العاملين بها ينعكس بشكل واضح في التسيير الداخلي للمؤسسة ، إلى جانب مشاركتهم في مختلف النشاطات البيئية و في المعارض التي تنظمها خارجها ، وكذلك في المساحة الخاصة بالبيئة في المجلة الدورية التي تصدرها .

مقدمة :

تشكل المنظمات سمة مميزة للمجتمع المعاصر ، فالإنسان يولد في منظمة وهي الأسرة و يتلقى تعليمه في منظمة و هي المدرسة أو الجامعة ، و يعالج صحيا في منظمة صحية و يعمل في منظمة ويتعامل مع منظمات مختلفة في المجتمع الذي يعيش فيه و يقضي وقته به . و يرجع سبب لجوء الإنسان إلى تكوين هذه المنظمات هو التغلب على محدودية قدراته الجسمية من خلال التعاون والتنسيق مع الغير في تلبية حاجاته و حل مشكلاته حتى أصبح يعيش في كم هائل من المنظمات من حوله. منها المنظمات التجارية ،الاقتصادية ،الصناعية، التعليمية ، الدينية ،السياسية، الرياضية ...، وقد ازداد عددها في المجتمع الحديث بالدرجة التي أصبح يطلق عليه بحق مجتمع المنظمة .

غير أن هذه المنظمات بقدر ما تقدمه للإنسان من منتجات و خدمات متنوعة تيسر سبل حياته ، إلا أنها بالقدر نفسه تتسبب في تهديد وجوده و استمراره، نتيجة ما تخلفه من مخاطر تحدق بوجود الحياة على هذا الكوكب . هذه المخاطر التي أشار إليها الخبراء واسترعت اهتمامهم بالدراسة و البحث لسنوات كان أهمها ظاهرة الاحتباس الحراري و ما نجم عنها من ارتفاع معدلات الحرارة بشكل غير طبيعي مما ترتب عنها ذوبان جليد القطب الشمالي و تغير طبيعة المناخ العالمي، و مشكلة ثقب طبقة الأوزون الذي فتح المجال لانتشار الأشعة فوق البنفسجية و ما أنتجته من أمراض جديدة لم يعهدها الإنسان من قبل ، و كذلك فقدان التنوع البيولوجي وغيرها من المخاطر التي أخذت الطابع العلمي و العالمي في التعامل معها و معالجتها.

لذلك تصاعد الاهتمام العالمي بالبيئة الطبيعية و تأثيرها على المجتمعات وعلى الأداء الاجتماعي و البيئي نتيجة للفكرة التي طرحها نادي روما*حول وجود محددات طبيعية للنمو الاقتصادي ، و ما تضمنه تقرير مستقبلنا المشترك**الذي سمي أيضا تقرير بروتلاند و الذي أعد من قبل هيئة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية في سنة 1987م حول تلبية حاجات المجتمعات الحاضرة من الموارد بحيث لا يضر ذلك بقدرات الأجيال القادمة في الحصول على حاجاتها.

و هذا ما مهد إلى انعقاد مؤتمر استوكهولم المعني بالبيئة البشرية عام 1972***الذي اعتبر

المؤتمر العالمي الأول للبيئة و مرشدا و مساعدا للعصر البيئي الحديث .وقد شكل هذا المؤتمر نوعاً من الضغط على منظمات الأعمال نحو إيجاد حلول توازن بين حماية البيئة من جهة و الحفاظ على تحقيق أرباحها من جهة أخرى .

وعليه، فقد توجهت العديد من المنظمات لاسيما الصناعية منها إلى مراجعة رؤيتها و رسالتها و محاولة الاقتناع بمدى حاجتها إلى التغيير أو التقويم في مجال حماية البيئة ،عن طريق تعميم هذه الرؤية و الرسالة انطلاقا من بيئتها الداخلية على مستوى العاملين بمختلف مستوياتهم بتوفير الجو الملائم لتجسيد برامج المسؤولية البيئية و اختيار الأدوات و الآليات التي تقوم على تجسيد هذه الفلسفة على أرض الواقع ، من خلال رفع الروح المعنوية للعامل داخل المنظمة فيرتفع إنتاجه و ينمو إحساسه بالانتماء و الولاء ليصبح عاملاً فعالاً في تجسيد رؤية المنظمة نحو حماية البيئة، و سفيراً لرؤيتها خارج حدود المنظمة. غير أن ذلك لا يتحقق إلا عن طريق تنفيذ برنامج ضخم للتثقيف و الإرشاد، و آخر للتدريب على الأعمال الجديدة و تحسين ظروف العمل، وتقديم التحفيز والدعم، وإحاطة العامل بما يدور حوله من خلال تفعيل العملية الاتصالية وتطوير قنواتها بين المستويات الإدارية المختلفة .

مشكلة البحث:

يشهد النظام البيئي في الجزائر على غرار ما يشهده النظام البيئي العالمي تدهورا يهدد مختلف مكوناته الطبيعية بحسب ما أكده أيضا تقرير «حفظ الطبيعة : تقييم و آفاق»[1] الذي أعدته الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة ، و أرجع التقرير سبب التدهور الذي تعاني منه الأوساط الطبيعية في الجزائر إلى تطور الطرقات و الهياكل القاعدية و التعمير و الحرائق و القضاء على المساحات الغابية و إهمال الأراضي و انتشار الزراعة في مناطق الأنظمة البيئية الهشة و انجراف التربة و الجفاف .

ومما ساهم في ذلك بشكل مباشر تنامي النشاط الصناعي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إذ تتوطن في الجزائر الأنشطة الصناعية المعروفة بحجم تلويثها المعتبر للبيئة كصناعات الحديد والصلب،صناعة الإسمنت، وصناعة البتروكمياء وصناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية، وهي نشاطات لها تأثيرات سلبية على صحة الإنسان و على نوعية البيئة التي بلغت تكلفة تدهورها 7 % من الناتج المحلي الخام سنة 2008 [2]. مما جعل بعض الباحثين يعتبر أن بقاء واستمرار المؤسسات الصناعية الجزائرية مرهون بتحولها إلى مدخل مرتبط

بالوقاية من التلوث من المصدر من خلال دراسة المؤسسة لوضعيتها البيئية و من ثم تحول اهتمامها إلى استخدام تكنولوجيات أكفأ و أنظف بحيث تحقق أقل قدر من استهلاك الطاقة والموارد وإنتاج أدنى حد من الغازات والملوثات، إلى جانب تبني نظم الإدارة البيئية لضمان استمرارية المؤسسة في تحسين أدائها البيئي والحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه

ولتحقيق ذلك عمدت الجزائر إلى جملة من الاستراتيجيات و البرامج و المخططات الاقتصادية و البيئية المتخصصة و تطبيق الأساليب المرنة ذات الطابع المالي و التحفيزي التي تقوم على تشجيع المؤسسات الصناعية و حثهم على تخفيض التلوث مقابل حصولهم على مزايا مالية مباشرة، و كان الاهتمام الأكبر منصبا على تشجيع هذه المؤسسات على تطبيق نظام الإدارة البيئية لما يمكن أن يحققه ذلك من مكاسب اقتصادية و تجارية سواء تعلق الأمر بالتكاليف أم التنافسية أم انخفاض الهدر إضافة المكاسب البيئية .عن طريق تقديم إعانات مالية تمنحها وزارة الصناعة من خلال المخصصات المالية لصندوق تحسين التنافسية الصناعية في الجزائر .غير أن سعي المؤسسات الصناعية في الجزائر يعرف تراجعا نحو تبني هكذا نظام للإدارة البيئية، إذ بلغ عدد المؤسسات الجزائرية الحاصلة على المواصفة القياسية العالمية الإيزو 14000 (26)مؤسسة خلال سنة 2008 و تحصلت مؤسستان جديدتان خلال سنة 2011 على الإشهاد الإيزو 14001 وهما مؤسسة دجيزي (DJEZZY) للاتصالات و مؤسسة فرتيال (FERTIAL) لصناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية [3]،التي تعد المجال الميداني الذي تمت على مستواه بحث إشكالية هذه الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع تبني المسؤولية البيئية في مؤسسة صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية -فرتيال ؟

وقد تم بحث المسؤولية البيئية ضمن ثلاثة متغيرات (السياسة البيئية ،وسائل تجسيد المسؤولية البيئية، الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة)، ليتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مبادئ السياسة البيئية لمؤسسة فرتيال؟
- ما هي وسائل تجسيد المسؤولية البيئية في المؤسسة ؟
- ما مستوى الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة ؟

و للتعرف على أبعاد المشكلة المطروحة ، و محاولة الإجابة عن تساؤلاتها سنعالج موضوع هذه الدراسة وفق العرض التالي:

أولا- الإطار المنهجي للدراسة :

يسعى هذا العنصر من البحث إلى الوقوف على مفاهيم الدراسة و تحديدها بدقة ، و كذا توضيح الأساليب المنهجية المتبعة في المعالجة كالتالي:

1 - مفاهيم الدراسة :

نسعى من خلال شرح مفاهيم هذه الدراسة إلى محاولة تبيان أبعادها و حدودها و ذلك لحصر الموضوع قدر الإمكان بغية التمكن من السيطرة عليه و دراسته دراسة دقيقة . و تكمن المصطلحات الأساسية التي تتمحور حولها دراستنا في مايلي :

أ - المسؤولية البيئية Environmental responsibility :

توجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئة نظرا لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي للفرد و المجتمع على حد سواء، و يرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة لذلك سنحاول تحديد شرح هذا المصطلح كالتالي :

- **البيئة Environment :**

لفظ البيئة مصطلح واسع يحمل كثيراً من المعاني و يتضح مفهومه و معناه مما يضاف إليه من المصطلحات ، كأن نقول : البيئة الطبيعية ،البيئة البشرية ،البيئة الاجتماعية ،البيئة التربوية، البيئة الحضارية ،البيئة المناخية [4].

و المقصود بالبيئة كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في مؤتمر استوكهولم عام 1972م بأنها :»رصيد الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان و تطلعاته» [5].

كما يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها:المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية و هي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة و مجتمعات بشرية و نظم اجتماعية و علاقات شخصية، وهي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة و النشاط و السعي، فالتعامل متواصل بين البيئة و الفرد و الأخذ و العطاء مستمر ومتلاحق»[6].

- **المسؤولية The responsibility :**

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المسؤولية على أنها :التزام المرء نحو الغير وهي أنواع، فمنها: المسؤولية المدنية كالأب الذي يسأل عن فعل ابنه القاصر و المسؤولية التعاقدية وتنشأ عن عدم تنفيذ التزام أو عن التقصير في تنفيذه، و المسؤولية الجنائية و تقتضي بتوقيع

العقوبة على مقترف جريمة أو جنحة طبقا لأحكام القانون[7].

وعليه تعرف هذه الدراسة المسؤولية البيئية بأنها:»التزام منظمات الأعمال بالصحة والسلامة العامة أثناء ممارسة نشاطات أعمالها ، و الاستجابة للقضايا البيئية من خلال التوفيق بين الربح الذي تسعى إلى تحقيقه و حماية البيئة الطبيعية من أي ضرر قد يلحق بها نتيجة ممارسة هذه الأعمال».

ب - المنظمات الصناعية Industrial Organizations :

تحتوي كل منظمة على مجموعة من العناصر الثابتة فهي مجموعة من الفاعلين ضمن هيكل تنظيمي ،و أدوار و نظام اتصالي يسمح بتنسيق و مراقبة أنشطة المنظمة من أجل تحقيق أهدافها[8] .

كما حددت موسوعة العلوم الاجتماعية ملامح مميزة للمنظمة تتمثل في :

- يتم إنشاء التنظيمات بقصد تنظيم السلطة الاجتماعية .
- للمنظمة أهداف و غايات واضحة .
- المنظمة مؤلفة من مراكز لها وظيفة و أدوار منفصلة عن الأفراد الذين يشغلونها .
- للمنظمة قواعد واضحة تتحكم في العلاقات بين الأدوار[9] .

وعليه فالمنظمة الصناعية هي تكاتف جهود مجموعة من الفاعلين ضمن هيكل تنظيمي واضح الأدوار بهدف تحويل جملة من الموارد (المدخلات) إلى موارد جديدة (مخرجات) تحقيقا للربح.

2 - أهمية الدراسة :

يعتبر موضوع حماية البيئة، موضوعا محوريا تلتقي في معالجته مختلف العلوم والتخصصات، على غرار علم البيولوجيا، والطب، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الاتصال...، لذلك يكتسب موضوع هذه الدراسة أهميته بالنظر إلى :

- أنه يكتسب البعد العالمي سواء تعلق الأمر بالدول، والهيئات، والمنظمات الدولية و غيرها.
- يجمع موضوع حماية البيئة مختلف الأجناس و الأعراق لمصير مشترك لأن أي خطر يهدد كوكب الأرض يعتبر تهديداً لكل سكان المعمورة .
- تعتبر المنظمات الصناعية أكبر ملوث للبيئة ، لذلك تعطي هذه الدراسة صورة عن واقع تبني هذه المنظمات للمسؤولية البيئية .

3 - أهداف الدراسة :

تنطوي هذه الدراسة على عدة أهداف من أهمها :

- بحث واقع المسؤولية البيئية على مستوى مؤسسة صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية فرتيال .
- التعرف على الآليات والأدوات التي تعتمدها المؤسسة محل الدراسة في تبني مفهوم المسؤولية البيئية .
- التعرف على مدى وعي العاملين في مؤسسة فرتيال بالمسؤولية البيئية.

4 - نوع الدراسة :

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية،التي تهتم بدراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في مكانها الحقيقي، من خلال وصفها وصفا دقيقا يعبر عنه تعبيرا كيفيا أو كميا ، و يقصد بذلك وصف الظاهرة و توضيح خصائصها عن طريق التعبير الكمي الذي يعطي وصفا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها و درجات الارتباط مع الظواهر المختلفة الأخرى و ذلك من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث و تحليلها و الوصول إلى النتائج .

5 - منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة في معالجة موضوع البحث على منهج المسح الاجتماعي، الذي يهتم بوصف و تحليل و تفسير الوضع الراهن لجماعة أو نظام ما أو بيئة معينة،و ذلك بمسح أكبر قدر من المبحوثين و جمع أهم البيانات و المعلومات عن طريق أدوات بحثية متنوعة تساعد الباحث على وصف الظاهرة محل الدراسة بموضوعية و ربطها بمختلف المتغيرات المحيطة بها. وبالحديث عن المشكلة البيئية التي تعنى بها هذه الدراسة فقد وجدت الباحثة أن منهج المسح الاجتماعي هو الأنسب لمعالجة هذا الموضوع من حيث إمكانية الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها و تفسيرها بما يحقق أهداف البحث و يجيب عن تساؤلاته، وكذا القدرة على تعميمها ضمن المجال الزماني الذي أجريت فيه الدراسة.

6 - مجتمع و عينة الدراسة :

يمثل المجتمع الأصلي لهذه الدراسة عمال مؤسسة صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية فرتيال فرع عنابة و البالغ عددهم 294 عامل ، يمثلون مستويات و مهاماً وظيفية مختلفة موزعين عبر مديريات و مصالح المديرية العامة التي تضم أربع مديريات (مديرية المالية، مديرية الشؤون

القانونية و الموارد البشرية ، مديرية الجودة و البيئة ، مديرية التسويق) ، و كذلك المصنع الذي يضم بدوره أيضا إطارات و أعواناً و الجدول التالي يوضح ذلك :

المستويات الوظيفية / العمال	إطارات عليا	إطارات تسيير	إطارات وسطى	أعوان تحكم	أعوان تنفيذ	عمال الإنتاج
المديرية العامة	07	17	32	14	04	/
المصنع	12	35	61	218	263	231
المجموع	**19**	**52**	**93**	**23**	**267**	**231**

إعداد الباحثة اعتمادا على وثائق داخلية لمؤسسة فرتيال .

وعليه تم سحب عينة مثلت فئة الإطارات من عمال مؤسسة فرتيال عددها 164 مفردة، وذلك على اعتبار أن هذه الشريحة على إطلاع دائم بأهم و أحدث المستجدات التنظيمية و التسييرية داخل المؤسسة إلى جانب سلطة اتخاذ القرار و رسم السياسة العامة للمؤسسة.

7 - أدوات جمع البيانات:

تعتبر أدوات القياس مهمة في عملية نقل المعرفة و الإجابة على إشكالية الدراسة، لذلك تم في هذه الدراسة اتباع أسلوب القياس المستند على مقياس ليكرت الثلاثي باعتباره من أكثر المقاييس استخداما لقياس معرفة التبني و لسهولة فهمه و توازن درجاته. وقد تم تحديد ثلاثة متغيرات تقيس تبني المسؤولية البيئية تتمثل في : (السياسة البيئية، وسائل تبني المسؤولية البيئية ، الوعي البيئي) .حيث يحمل كل متغير جملة من الأسئلة الموجهة إلى عينة الدراسة لاختيار إجابة محددة (موافق، غير موافق، محايد) وقد تم بناء ذلك بالاعتماد على جملة من المقابلات التي تم إجراؤها مع عدد من الإطارات المسؤولة في مؤسسة فرتيال .

8 - مجالات الدراسة :

أ - **المجال المكاني:** تم تطبيق هذه الدراسة على مستوى شركة فرتيال – فرع عنابة بالجزائر، وهي مؤسسة مختصة في صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية ، وهي مؤسسة ذات أسهم تضم بدورها وحدات فرعية مقسمة إلى منطقتين شمالية و جنوبية .

تنتمي مؤسسة فرتيال إلى شركة «جروبو فيلار مير» و هي شركة قابضة إسبانية مكونة من 21 شركة متخصصة في العديد من الأنشطة بما في ذلك تصنيع الأسمدة و المخصبات

الزراعية، و تمثل شركة «فيرتيبريا» من بين الشركات التابعة لها و المختصة في صناعة الأمونياك و الأسمدة و المخصبات الزراعية في إسبانيا، وأدى توقيعها لعقد مع المجموعة الجزائرية أسميدال إلى ميلاد شركة فيرتيال (شركة مخصبات الجزائر) و هي شركة ذات أسهم، نسبة مساهمة الشركة الإسبانية 66 % بمبلغ 160 مليون دولار أمريكي و 34 % من رأس المال ملك لمجمع أسميدال، وتضم الشركة فرعين فرع «ألزفارت» الموجود بأرزيو ، وفرع فرتيال الموجود بعنابة و يقدر رأس مالها الاجتماعي 17.697.000.000 دج .

ب - **المجال الزماني:** تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 01 يونيو 2016 إلى غاية 30 يوليو 2016 ، و قد تم استغلال هذه الفترة بزيارات ميدانية للشركة للحصول على وثائق داخلية و أخذ مواعيد لإجراء مقابلات مع عمال و إطارات مؤسسة فرتيال ، و كذلك توزيع استمارة الاستبيان و الوقوف على عملية التوزيع و تقديم الإجابات فضلا عن تقديم التوضيحات اللازمة عند اقتضاء الحاجة.

ج- **المجال البشري:** يمثل المجال البشري لهذه الدراسة فئة الإطارات من عمال مؤسسة فرتيال،و قد تم استهدافها لاعتبار الباحثة أن هذه الفئة يمكنها أن تخدم أهداف الدراسة بشكل جيد لما لها من سلطة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة و اطلاعها على أهم و أحدث المستجدات.

ثانيا - الإطار النظري للدراسة :

يحاول هذا العنصر عرض أهم المتغيرات المرتبطة بموضوع المسؤولية البيئية ، التي تؤثر فيها و تتأثر بها بشكل أو بآخر من خلال العرض التالي:

1 - المسؤولية البيئية :

أدركت الكثير من المؤسسات الاقتصادية والصناعية في الوقت الحاضر أن الاهتمام بالاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وخططها طويلة المدى، يعد أمرا ضروريا للمحافظة على بقائها في السوق و مواجهة المنافسة ، كما أدركت أيضا أن البداية الفعلية لتحقيق ذلك تبدأ من داخلها وما تحتويه من طاقات بشرية، تجهيزات و تكنولوجيات معلوماتية إلى جانب ثقافة تنظيمية بيئية واعية .

1-1 المسؤولية البيئية و المفاهيم المرتبطة بها :

توجد العديد من المفاهيم التي تتقاطع في مفهومها و معناها مع مفهوم المسؤولية البيئة ، لذا

سنعرض فيمايلي مجموعة من المفاهيم المرتبطة بهذا المفهوم قصد الإحاطة به و توضيحه فيمايلي :

- **منظومة الإدارة البيئية** : هو ذلك الجزء من المنظومة الإدارية الكلية ، و الذي يتضمن الهيكل التنظيمي و الأنشطة التخطيطية و المسؤوليات و الخبرات و الأساليب و العمليات والموارد، للتطوير و التنفيذ لإنجاز و فحص و صيانة السياسة البيئية .
- **مراجعة منظومة الإدارة البيئية** : عملية تحقيق مرتبة و موثقة للحصول على الحيثيات وللتقييم الموضوعي للحكم عما إذا كانت الإدارة البيئية في المؤسسة تتطابق مع سمات المراجعة التي وضعتها المنشأة لمنظومة الإدارة البيئية و إبلاغ الإدارة بنتائج هذه العملية.
- **الغرض البيئي** : الغاية البيئية الشاملة التي تسفر عن السياسة البيئية، والتي تهيء المنشأة ذاتها لبلوغها ، والتي يتم قياسها إذا كان ذلك عمليا .
- **الأداء البيئي**: النتائج القابلة للقياس من منظومة الإدارة البيئية و المتعلقة بتحكم المنشأة للجوانب البيئية والتي تقوم على السياسة البيئية و الأغراض و الأهداف .
- **السياسة البيئية** : إفصاح المنشأة عن مقاصدها و مبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل ، و الذي يعطي إطارا للتحرك و لوضع أغراضها و أهدافها البيئية .
- **الهدف البيئي** : متطلبات الأداء التفصيلية ، و التي تنشئها الأغراض البيئية و التي تحتاج إلى إقرارها و تنفيذها لبلوغ تلك الأغراض ، إذ تكون قابلة للتطبيق في المؤسسة ، أو في أجزاء منها و تكون قابلة للقياس كلما أمكن ذلك .
- **المؤسسة الصناعية** : المؤسسة ، المصنع ،المشروع ، المعهد ،أو اتحاد ،سواء مدمجة أم غير مدمجة، عامة أم خاصة، والتي تكون لديها اختصاصاتها و إدارتها الذاتية و للكيانات أو المنشات التي تكون بها أكثر من وحدة إدارية يمكن تمييز كل منها على حده على أنها منشأة قائمة بذاتها .
- **الحد من التلوث** : استخدام عمليات ،خبرات ،مواد أو منتجات تمنع أو تحد أو تقلل أو تتحكم في التلوث،والتي قد تتضمن التدوير و التعامل و تعديل العمليات و أجهزة التحكم و الاستغلال الأمثل للموارد و الموارد البديلة ، إن المزايا الكامنة في الحد من التلوث تتضمن تخفيض التأثيرات البيئية المعاكسة و تحسين الكفاية و الإقلال من التكاليف [10].

2-1 الأسباب التي تدعو المنظمات إلى الاهتمام بقضايا البيئة الطبيعية :

يمكن اعتبار البيئة الطبيعية أحد المتغيرات الرئيسية للبيئة العامة المحيطة بالمنظمة على اعتبار أن الموارد الطبيعية هي المصدر الأساسي في مدخلات عمليات المنظمة و بالتالي فإنها سوف تتأثر بهذه الموارد سلبا أو إيجابا في مخرجاتها المحققة . و لذلك فإن منظمات الأعمال حريصة على أن تتوجه في أعمالها نحو التوافق مع سلامة البيئة لكي تضمن سلامة وجودة مدخلاتها من الموارد و خاصة بعد الاتساع الكبير في حجم التلوث الحاصل في البيئة .

و تتمثل أهم الأسباب التي تدعو منظمات الأعمال عامة و المنظمات ذات التوجه الأخضر خاصة إلى الاهتمام بالبيئة الطبيعية في مايلي:

أ - القصور في الموارد الطبيعية :

و يتمثل هذا القصور إما الموارد المتجددة كالهواء و الماء و التربة و حيوانات و نباتات الإقليم ..إلخ التي يشكل تناقصها تهديدا لوسائل البقاء مما يجعل البيئة غير صالحة لاستمرار الكائنات الحية عليها جراء المخاطر الصحية المختلفة التي تهددها. وكذلك تفاقم مخاطر نفاذ الموارد غير المتجددة كالمعادن و الطاقة حيث إن ما يستخرج و يستهلك منها يفوق قدرة الطبيعة على تجديدها في ظل الإهمال طويل الأمد لرأس المال الطبيعي . فعلى الرغم من ما يبدو أن للموارد الطبيعية قيمة تجارية يتحدد سعرها في السوق بما يفوق تكلفة استخراجها في الكثير من الدول النامية، إلا أن التكلفة الأهم تتمثل في نفاد هذه الموارد من حيث أنها لا تتجدد ولا تعود إلى حالتها إلا بعد فترات طويلة لا تقدر بمقياس بشري . و إلى جانب ذلك هناك تكلفة التلوث الآخذة بالتزايد جراء آثاره و الخسائر الناجمة عنه و تكاليف معالجته[11] .

ب - تفاقم مظاهر التلوث :

نتيجة تصاعد عمليات التصنيع تفاقمت مظاهر التلوث و التي أدت بدورها إلى تهديد الوسط الطبيعي و ظهور مشاكل بيئية معقدة كظاهرة الاحتباس الحراري ، ثقب طبقة الأوزون ، تقلص الأرض المزروعة، ندرة المياه العذبة في العالم ،إزالة الغابات المطرية و تهديد التنوع البيولوجي .

ت - التدخل الحكومي :

إن الحكومات تتباين في اهتماماتها و جهودها المبذولة من أجل حماية البيئة، فعلى سبيل المثال فإن الحكومة الألمانية تقوم بجهود كبيرة في المجال البيئي ، و هذا التوجه يعود لعدة أسباب أبرزها حركة حزب الخضر في ألمانيا ، و في الوقت نفسه هناك العديد من الدول التي لا توجه

الاهتمام الكافي لهذا الموضوع و قد يكون ذلك بسبب ضعف الإمكانيات المتاحة لها. ولكن على الرغم من ذلك فإن التشريعات الخاصة أصبحت مطلبا عالميا تجاوز حدود المحيط، وفي الوقت نفسه فإن هناك العديد من الدول باتت تفرض على الشركات الأجنبية الراغبة في الدخول إلى أسواقها تبني معايير بيئية قد تختلف من دولة إلى أخرى[12].

2 - الجهود الدولية الرامية إلى حماية البيئة الطبيعية:

تشهد حياة الإنسان على سطح الأرض تهديدا مباشرا لاستمرارها نتيجة ما تعانيه البيئة الطبيعية، الأمر الذي جعل من القضايا البيئية تحتل صدارة أولويات الدول، و الهيئات و المنظمات الدولية في صورة دراسات و مؤتمرات و اتفاقيات و تشريعات هدفها حماية موارد البيئة الطبيعية و حفاظا على حياة الإنسان على سطح الأرض .

أ - مؤتمر استوكهولم المعني بالبيئة البشرية سنة 1972:

اجتمع ممثلون من 113 دولة في ستوكهولم في حزيران/يونيه 1972 في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية. و يمثل المؤتمر المحاولة الأولى من جانب المجتمع الدولي لمعالجة العلاقات ما بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي. وقد نجح في وضع البيئة على جدول الأعمال العالمي، باعتماده أول خطة عمل عالمية بشأن البيئة[13]،.وكان من بين النتائج الرئيسية أيضا لمؤتمر البيئة البشرية 1972 ، أنها أقرت خطة عمل من أجل البيئة البشرية مكونة من 109 توصيات، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة محاور:

1. برنامج التقييم البيئي الشامل أو المسمى بمراقبة الأرض و يشمل على التقييم و المراجعة و البحث و تبادل المعلومات، و يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم تقارير دورية تتعلق بمراقبة الأرض، و تبعا لذلك فإن برنامج رصد الأرض ركز على التحضير لإجراء تقييمات بيئية موضوعية منتظمة، و وضع معايير و إجراءات لإصدار إشعارات مبكرة بالأخطاء الناشئة التي تهدد البيئة و تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لمراقبة و تقييم البيئة العالمية.
2. أنشطة إدارة البيئة و التي تتعلق بالمؤسسات البشرية و الموارد الطبيعية و تتضمن أغلب البنود المتعلقة بالتلوث، و منها إلقاء النفايات و المواد السامة و الخطيرة و استنباط معايير و قواعد للحد من الضوضاء و السيطرة على الملوثات وفي هذا الصدد فقد أعد المدير التنفيذي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا ضخما عن حالة البيئة

خلال الأعوام 1972-1992. تناول القضايا البيئية الرئيسية و أثر التطورات في مختلف قطاعات الاقتصاد على البيئة و ركز التقرير أنه على امتداد العقدين الأخيرين تزايد عدد الكوارث الطبيعية الرئيسية على ثلاثة أمثاله، وأسفرت التقنية الجديدة من الحوادث ذات الآثار البيئية الخطيرة . و ما زال كل من الأخطار البيئية و الطبيعية و التي هي من صنع الإنسان تتسم بآثار أشد ضررا في الدول النامية وذلك لمجموعة من الأسباب المتصلة بالفقر و الضغط السكاني.

3. إجراءات الإسناد و الدعم، و هي المتعلقة بإنشاء إدارة مركزية تناط بها مسؤولية الشؤون البيئية و هي ما أطلق عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تعرضنا فيما سبق عن القصد من إحداثه و أهم ما حققه[14].

ب- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية 1992 :

وفي حزيران/يونيه 1992، أي بعد 20 سنة بالضبط من مؤتمر ستوكهولم، اجتمع قادة العالم في ريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قمة الأرض. والذي شكل فيما بعد نقطة تحول مهمة في إعادة توجيه السياسات الوطنية والدولية صوب إدماج الأبعاد البيئية في الأهداف الاقتصادية والإنمائية. وأصبحت نتائج المؤتمر ولاسيما جدول أعمال القرن (21) ومبادئ ريو، فعالة التأثير في النهوض بتنمية وتدعيم البنيان المؤسسي للحماية البيئية والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي[15]، و تعود جذور هذا المؤتمر إلى تقرير برندتلاند (مستقبلنا المشترك) الذي قدمته هذه اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1989 والذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة في قرارها (44/2281) سنة 1989. حيث بينت اللجنة بان البيئة (التي تمثل المكان الذي نعيش فيه) و التنمية (التي نعمل من خلالها على تحسين نظم الحياة ورفع المستوى المعيشي لفرد) كلاهما مفهومان متلازمان يتعذر فصلهما و لا يمكن أن يتم الانسجام بينهما إلا بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة(التي تعنى بتلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الموارد البيئية على تلبية احتياجات المستقبل).

لقد أسفرت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية عن عدة مستجدات أبرزها إعلان ريو وجدول أعمال القرن 21 و كذلك عدد من الاتفاقيات وهي الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي .

وفيما يلي سنتطرق إلى إعلان ريو و أعمال القرن الواحد و العشرين :

1 - إعلان ريو بشأن البيئة :

يتضمن إعلان ريو 27 مبدأ تهدف بصفة عامة إلى حث القوى الدولية على إقامة مشاركة عالمية جديدة و عادلة، من خلال إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول و القطاعات الرئيسية في المجتمع و مختلف الشعوب و تعمل على عقد اتفاقيات دولية تخدم مصالح كل دولة و تحمي النظام البيئي العالمي.و تتفق هذه المبادئ حول أولوية الإنسان باعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستديمة، وتكفل له حقه في الحياة الصحية و المنتجة، و التي تتلاءم مع البيئة البشرية. حيث ينص المبدأ الأول على أن البشر يقعون في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستديمة، و يحق لهم أن يحيوا حياة صحية و منتجة في وئام الطبيعة، و هو المبدأ الذي ما فتئت المعاهدات والاتفاقيات و المؤتمرات تدمجه في صميم برامجها فيما بعد، و من الأمثلة على ذلك اتفاقية التصحر و برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان و التنمية لعام 1994 بالقاهرة و كذا إعلان اسطنبول لعام 1996 بشأن المستوطنات البشرية.و بصورة مجملة لا يشكل إعلان ريو قانونا أو صكا دوليا ملزما للأعضاء المتفقة عليه ولكنه يدعو إلى الالتزام الأخلاقي في إقرار هذه المبادئ الواردة فيه [16].

2 - جدول أعمال القرن الواحد و العشرين :

خلال مؤتمر ريو 1992، تم اعتماد جدول أعمال القرن الحادي و العشرين لفائدة الفئات الضعيفة كتعبير عن الفقر ومطالب السكان الأصليين و الطفل و المرأة و الشيوخ كشرط مسبق للتنمية المستدامة.حيث تمثل الاهتمام الأساسي لجدول أعمال القرن الحادي و العشرين بلتبية الحاجات الإنسانية الأساسية كالغذاء و الصحة و المأوى و التعليم [17].

و يتصدى جدول أعمال القرن 21 بحسب ما جاء في الديباجة، للمشاكل الملحة اليوم كما يهدف إلى إعداد العالم للتحديات التي ستواجهه في القرن القادم. و هو يعكس توافقا عالميا بين الآراء و التزاما سياسيا على أرفع مستوى بشأن التعاون في مجال التنمية و البيئة، من هنا فإن نجاح تنفيذه يعد المسؤولية الأولى و القصوى للحكومات ولا غنى عن الاستراتيجيات و الخطط والسياسات و العمليات الوطنية لتحقيق هذا الهدف ، و ينبغي للتعاون الدولي أن يدعم و يكمل هذه الجهود الوطنية. وفي هذا السياق فإن لمنظومة الأمم المتحدة دورا أساسيا تقوم به فضلا عن أن المنظمات الدولية الأخرى الإقليمية و دون الإقليمية مدعوة بدورها للمساهمة في هذه الجهود. كذلك ينبغي تشجيع أوسع مشاركة جماهيرية إضافة إلى مشاركة فعالة من جانب المنظمات غير الحكومية و الجماعات الأخرى [18].

برنامج الأمم المتحدة للبيئة :

لقد تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية بستوكهولم عام 1972 و هذا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2997 المؤرخ في 15 ديسمبر 1972، و بمقتضى هذا القرار يتكون مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من 58 عضوا تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا و يعتبر برنامج الأمم المتحدة أول هيئة تابعة للأمم المتحدة يكون مقرها في دول نامية وهي نيروبي بكينيا[19].

ولقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء مجلس إدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يتألف من 58 عضوا تنتخبهم الجمعية العامة لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات بنا على الأساس التالي: 16 مقعدا للبلدان الإفريقية، 13 مقعدا للدول الآسيوية، و ستة مقاعد لدول شرق أوروبا، و10 مقاعد لدول أمريكا اللاتينية و 13 مقعدا لأوروبا الغربية و دول أخرى.

إن الهدف من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو جعل هذه الهيئة منظمة ريادية في مجال البيئة العالمية من أجل تثمين و تنسيق النشاطات البيئية في إطار منظمة الأمم المتحدة، و لتحقيق هذا الهدف يقوم برنامج الأمم المتحدة بالوظائف و المسؤوليات التالية :

- النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة و التوصية بالسياسات التي تتبع لهذا الغرض، بحسب الاقتضاء.
- توفير إرشادات السياسات العامة من أجل توجيه و تنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.
- تلقي و استعراض التقارير الدورية للمدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة
- تلقي و استعراض التقارير الدورية للمدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.
- إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض من أجل كفالة أن تحظى المشاكل البيئية البازغة ذات الأهمية الدولية الواسعة بالاهتمام الملائم و الوافي من الحكومات.
- النهوض بمساهمة المجتمعات العلمية الدولية الوثيقة الصلة و غيرها من المجتمعات

المهنية في اجتياز و تقييم و تبادل المعارف البيئية بحسب الاقتضاء، و في الجوانب التقنية من صياغة و تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

- إبقاء تأثير السياسات و التدابير البيئية الوطنية و الدولية على البلدان النامية، علاوة على مشاكل التكاليف الإضافية التي قد تتكبدها البلدان النامية في تنفيذ البرامج البيئية و المشاريع الإنمائية ، قيد الاستعراض المستمر و كفالة توافق تلك البرامج و المشاريع مع الخطط و الأولويات الإنمائية لتلك البلدان[20].

3 - المسؤولية البيئية للمنظمات الصناعية

3-1 دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية :

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ضروريا في عصرنا هذا على الرغم من عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا و من المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC)، لهذا نجد أن المؤسسة الاقتصادية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الأصل فيها طابع الإجبار .

أ - أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية :

- تقليل كمية النفايات و بالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية.
- حماية الأنظمة البيئية و الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية .
- الإسهام في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري و حماية طبقة الأوزون .
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية بالمنطقة التي تتمركز في المؤسسة و فروعها .
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل و البيئة .
- تحسين صورة الشركات بيئيا و تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها و قواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك و البيئة و تمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم .
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير و البرامج الأخرى المشابهة و الإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة .
- السيطرة الجيدة على سلوك العمال و طرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل .

ب - أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية :

- إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة ، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط ، كما هو موضح في مايلي :
- **المتطلبات الحكومية** : المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما و رعاية للاعتبارات البيئية .
- **المستهلكون:** لقد أصبحت البيئة إحدى العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، و إحدى الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم و جاذبيتهم و تفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها .
- **المساهمون و المستثمرون** : تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين و المستثمرين من أجل تحسين الأداء البيئي للمؤسسات .
- **المتطلبات التعاقدية** : إن القلق الخاص بشؤون البيئة و زيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة و كذلك من المجتمع بمختلف فئاته ، قد غيرت من أسلوب الأعمال و عقد الصفقات على مستوى العالم [21].

2-3السلوكيات البيئية للمؤسسات الصناعية .

يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من السلوكيات : السلوك البيئي الدفاعي، السلوك البيئي الممتثل و السلوك البيئي الواعي .

- **السلوك البيئي الدفاعي :**

يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي بحت يركز على النتائج الاقتصادية الفورية ، فالهدف الوحيد لمن ينتهج هذا السلوك هو الربح .المؤسسات التي تتبع هذا السلوك تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة و يجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الاقتصادية، كاعتبار أن المعطيات البيئية –إذا تم أخذها بعين الاعتبار – هي من اختصاص المجال التقني و هي مجرد معطيات إضافية (أي غير أساسية) في تحديد المهام .

هذا السلوك تتميز به تلك المؤسسات التي هي على استعداد لدفع غرامات إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة . هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ في التلاشي تدريجيا لأن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالتنظيمات و التشريعات البيئية أصبحت كبيرة

ومن غير الممكن تجاهلها .

- **السلوك البيئي الممتثل (المساير) :**

تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالامتثال و الالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك حتى و إن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك . هذه المؤسسات ترى بأن الاستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستواها ، بعبارة أخرى ، تنظر إلى الاهتمام بالبيئة كأمر ضروري لكن الاستثمار في ذلك يجب أن يخفض قدر الإمكان . لذا فهي تكتفي بالامتثال للحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية .

في هذا الصنف من السلوك ، تدخل المعطيات البيئية إلى المستويات التنظيمية في المؤسسة لأنها تدمج ضمن متغيرات أغلب القرارات المتخذة . الهدف الرئيسي لمؤسسة ذات سلوك بيئي ممتثل هو تحقيق مستوى أفضل من الأرباح مع المحافظة على صورتها من التضرر في حالة عدم التزامها بالتشريعات البيئية . يؤدي الضغط بالوسائل القانونية بالمؤسسات من هذا الصنف إلى إدراك الحد الأدنى من واجبها تجاه البيئة ، لكن أغلب هذه المؤسسات لا ترى في ذلك أي ميزة إستراتيجية . يعد السلوك البيئي الممتثل الأكثر شيوعا بين المؤسسات .

- **السلوك البيئي الواعي :**

يطلق عليه أيضا السلوك الاستباقي ،المؤسسات التي تنتهج هذا السلوك تهدف إلى تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية و الدافع إلى ذلك ، من وجهة نظر هذه المؤسسات، هو أن القوانين المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الاجتماعية السائدة الاستثمار البيئي ينظر إليه على أنه ذو مردودية على الأقل في المدى البعيد ، كما أن المعطيات البيئية تصبح عنصرا أساسيا في استراتيجية المؤسسة

المؤسسة التي تتميز بهذا السلوك تبحث عن الاستفادة بشكل أكبر من خلال استباقها للتغيير الذي قد يطرأ على التشريعات البيئية (التي تتطور دوما نحو مزيد من التشدد) وعلى خصائص السوق ، ومن قواعد علم الاستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة التي تتنبأ بالتغيير وتتخذ إجراءات استباقية للتعامل معه أفضل من وضع تلك التي تتفاجأ بالتغيير و تبحث عن التأقلم معه. و هذا ما يتحقق فعلا للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية استباقية

من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة : اقتصادية ، تكنولوجية ، اكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في اتخاذ القرار (أي تتصرف من موقع الفعل لا من موقع رد الفعل).

عدد المؤسسات التي تتبنى سلوكا بيئيا واعيا قليلاً ، لكنها في تزايد مستمر ، و في الغالب هي مؤسسات تنتمي إلى مجمعات قوية ولديها قدرات مالية عالية [22].

4 - سبل المحافظة على البيئة و صيانتها :

- تقليل استنزاف الموارد الطبيعية عن طريق إيجاد وسائل تقنية حديثة ، و إعادة الاستفادة من الموارد و البحث عن موارد بديلة .
- معالجة التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان المختلفة إلى درجة تمكن البيئة من التخلص من التلوث عن طريق التفنية الذاتية .
- رفع إنتاجية الأراضي الزراعية والأراضي الرعوية، و ذلك من خلال الحد من التوسع العمراني و إنشاء الطرق في الأراضي الزراعية .
- المحافظة على الحيوانات و النباتات البرية و خصوصا المهددة بالانقراض .
- تحميل مسببي التلوث مسؤولية معالجة التلوث الناتج عنهم .
- توعية المواطن بأهمية حماية البيئة و إقناعه بأن حماية البيئة ليست مسؤولية الدولة فحسب بل مسؤوليته هو كذلك .
- اعتماد أساليب التخطيط البيئي في جميع الأنشطة البشرية .
- تبادل المعلومات و الخبرات مع جميع الدول في مجال البيئة .
- استعمال مصادر بديلة للطاقة كالطاقة الشمسية ، و طاقة الرياح و غيرها و ذلك للحد من استنزاف الوقود الأحفوري و الحد من التلوث .
- استعمال المواد الكيميائية التي تحلل بسهولة في البيئة ولا تتراكم فيها .
- وقف الحروب بشتى أنواعها [23].

ثالثا- الإطار التطبيقي للدراسة :

يعرض هذا العنصر نتائج الربط بين الإطار المنهجي و الإطار النظري للدراسة ، حيث شكلت مؤسسة فرتيال المختصة في صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية مجالا مكانيا للتطبيق الميداني.

1 - عرض النتائج و مناقشتها :

الجدول الأول : واقع السياسة البيئية في مؤسسة فرتيال

		موافق		محايد		غير موافق	
	العبارة	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة
1	تعمل المؤسسة على استحداث وسائل إنتاجها بما يتوافق و متطلبات حماية البيئة	164	100	00	00	00	00
2	تتحمل المؤسسة مسؤولية الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة نتيجة أنشطتها الصناعية .	24	14.63	140	85.36	00	00
3	تهتم المؤسسة بالمساحات الخضراء داخلها وعلى حدودها من أجل إعطاء صورة جيدة عن سياستها البيئية .	24	14.63	140	85.36	00	00
4	تعتبر المؤسسة أن القوانين و التشريعات البيئية تقيد أعمالها.	09	100	00	00	00	00
5	تسعى المؤسسة إلى تبني المسؤولية البيئية من أجل كسب القبول الإجتماعي لنشاطاتها.	00	00	145	88.41	19	11.58
6	تعمل المؤسسة على مراقبة أدائها البيئي بشكل دوري .	164	100	00	00	00	00
7	تفتح المؤسسة المجال لعمالها لتقديم إقتراحات حول المشكلات البيئية التي تواجهها .	24	14.63	140	85.36	00	00
8	تعرف مؤسسة فرتيال العاملين بها حول طبيعة نشاطاتها وكيفية التصرف أوقات توقع الخطر.	164	100	00	00	00	00

توضح نتائج الجدول رقم (01) أن المبحوثين يتفقون حول استحداث مؤسسة فرتيال لوسائل إنتاجها بما يتفق و متطلبات حماية البيئة ،و كذلك مراقبة أدائها البيئي بشكل دوري ، و يتفقون أيضا على أن المؤسسة تعرف العاملين بها بطبيعة نشاطاتها و كيفية التصرف أوقات الخطر، فيما يعتبر (24) مبحوثاً بنسبة (14.63 %)أن مؤسسة فرتيال تتحمل مسؤولية الأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة أنشطتها الصناعية ،كما يتفقون على أن المؤسسة تهتم بالمساحات الخضراء داخلها و على حدودها من أجل إعطاء صورة جيدة عن سياستها البيئية كما أنها تفتح المجال لعمالها لتقديم الاقتراحات حول القضايا المتعلقة بالبيئة فيما تمثلت إجابات (140) مبحوث بنسبة (85.36 %) الحياد .

و يمكن تفسير هذه النتائج مع الربط مع نتائج المقابلة التي تم إجراؤها مع مدير مديرية الجودة و البيئة بمؤسسة فرتيال على أن المؤسسة تعمل في إطار التحسين المستمر لأدائها البيئي على استحداث وسائل إنتاجها بشكل مستمر بما يتماشى و متطلبات الأسواق العالمية، خاصة و أنها تصدر 80 % من إنتاجها خاصة مادة الأمونياك؛ الأمر الذي مكنها من أن تصبح مؤسسة رائدة في البحر

الأبيض المتوسط، و الشركة الثانية في العالم العربي بعد السعودية، لاسيما في إنتاج مادة الأمونياك حيث صدرت المؤسسة قيمة 431، 624 815 طن نحو الأسواق الخارجية خلال سنة 2014 ليضع ذلك الجزائر في المرتبة الخامسة عالميا ضمن قائمة الدولة المصدرة لمادة الأمونياك .كما عملت مؤسسة فرتيال منذ سنة 2005 التي تمثل سنة بداية الشراكة الجزائرية الإسبانية، على تطوير أساليب عملها عن طريق تبني مشروع Le systéme d'information de veille commerciale (SIVIC) الذي ساهم في تحسين وضعيتها التنافسية في الأسواق الخارجية مما انعكس ذلك على سياستها البيئية من خلال زيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية عن طريق سعيها نحو التقليل من آثار صناعتها على البيئة وكذلك تحمل مسؤولية الأفراد العاملين بها من خلال تعريفهم بطبيعة نشاطاتها و كيفية التصرف أوقات الخطر كما تفتح لهم المجال لتقديم اقتراحاتهم حول معالجة المشكلات البيئية.ويمثل اهتمام المؤسسة بالمساحات الخضراء داخلها و على حدودها واجهة المؤسسة لذلك تسعى المؤسسة من خلالها إلى إعطاء صورة حسنة عن سياستها البيئية .كما تتحمل المؤسسة مسؤولية الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة نتيجة ممارسة نشاطاتها الصناعية من خلال متابعة و مراقبة منتجاتها منذ عملية التصنيع إلى غاية وصولها إلى الزبائن عن طريق التطوير و التحسين المستمر لطرق التغليف والحفظ و نقل المنتجات خاصة بعد تلقيها شكاوى من قبل الزبائن حول ضياع نسبة من الأسمدة أثناء عملية نقلها إلى المزارعين نتيجة سوء عملية التغليف و وسائل نقل المنتجات، وذلك بالاستناد إلى تطبيق نظام إدارة الجودة (ISO 9001) لسنة 2008، حيث وضعت المؤسسة آليات للتحسين المستمر لأساليب عملها من أجل مطابقة منتجاتها للمتطلبات القانونية و التنظيمية والبيئية.

كما يمكن تفسير نتائج إجابات المبحوثين حول سعي المؤسسة إلى تبني المسؤولية البيئية من أجل كسب القبول الاجتماعي لنشاطاتها على أن هذا الهدف لا يعد الهدف الوحيد الذي يدفع المؤسسة إلى تبني المسؤولية البيئية و إنما هناك العديد من الأهداف منها خلق صورة حسنة لدى زبائنها ، الحصول على ميزة تنافسية في الأسواق المحلية و الدولية ، الالتحاق بالمنظمات العالمية و مواكبة المقاييس العالمية من حيث الجودة في الإنتاج .. و قد تعرضنا خلال المحور الثاني من الدراسة إلى دوافع تبني المؤسسات الصناعية للمسؤولية البيئية والتي تصنف بين أسباب اختيارية تقدم مكاسب للمؤسسة و بين أسباب إجبارية على المؤسسات التقيد بها من أجل ضمان استمرارها،أما بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فهي تعتبر أن تبني المسؤولية البيئية أمراً اختيارياً بالدرجة الأولى لأنه يحقق لها العديد من المكاسب على المستوى المحلي و الخارجي،

لذلك فهي تقوم بالعديد من النشاطات منها: دعم جميع الجمعيات الخيرية ، رعاية العديد من البرامج البيئية على مستوى الإذاعة المحلية على مستوى مدينة عنابة و غيرها. أما بخصوص تقييد القوانين و التشريعات البيئية لأعمال المؤسسة ، فإن أغلب المبحوثين يتفقون على ذلك كون القوانين و التشريعات البيئية الوطنية أو الدولية أصبحت عاملاً لابد للمنظمات المعاصرة من التعامل معه و التقيد به من أجل ضمان استمرارها،

الجدول الثاني: الآليات و الأدوات التي تستخدمها المؤسسة في تبني مفهوم المسؤولية البيئية.

		موافق		محايد		غير موافق	
	العبارة	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة
1	يعتبر تبني نظام الإدارة البيئية وسيلة لتبني مؤسسة فرتيال للمسؤولية البيئية	164	100	00	00	00	00
2	يتوفر بمؤسسة فرتيال قسم مسؤول عن معالجة المشكلات البيئية التي تواجهها	164	100	00	00	00	00
3	توفر المؤسسة الإمكانيات المادية اللازمة لتجسيد ثقافة المسؤولية البيئية	164	100	00	00	00	00
4	يتوفر بالمؤسسة نظام اتصال فعال بين مختلف أقسام المؤسسة و فروعها	00	00	164	00	00	00
5	تضع المؤسسة دورات تكوينية لرفع مستوى الوعي البيئي لدى العامل	164	100	00	00	00	00
6	تشارك المؤسسة في المعارض و المحافل التي تعنى بالبيئة	164	100	00	00	00	00
7	يوجد بمؤسسة فرتيال نظام لقياس و مراقبة الآثار البيئية المترتبة عن أنشطتها الصناعية .	164	100	00	00	00	00
8	يتوفر بالمؤسسة موارد بشرية متخصصة في كشف مختلف مظاهر التلوث .	164	00	00	00	00	00

تبين نتائج الجدول رقم (02) المتعلق بوسائل تبني المسؤولية البيئية أن المبحوثين يتفقون حول اعتبار نظام الإدارة البيئية وسيلة لتبني المؤسسة للمسؤولية البيئية ، كما يتفقون حول توفر قسم مسؤول عن معالجة المشكلات البيئية التي تواجه المؤسسة و توفر المؤسسة الإمكانيات المادية اللازمة لتجسيد ثقافة المسؤولية البيئية إلى جانب ذلك تضع دورات تكوينية و تنشط ندوات ومعارض من أجل رفع مستوى الوعي البيئي لعمالها . و يتفق المبحوثون على أن مؤسسة فرتيال تقدم حوافز مادية و معنوية مقابل نشاطات حماية البيئة داخلها، كما تتوفر على نظام لقياس ومراقبة الآثار البيئية المترتبة عن النشاط الصناعي للمؤسسة .فيما يعبر المبحوثون عن إجاباتهم

بالحياد فيما يتعلق بقيام المؤسسة بدراسات و أبحاث للوضع البيئي على مستوى البيئة التي تتموقع عليها.

و يمكن تفسير هذه النتائج على أن نظام الإدارة البيئية على مستوى مؤسسة فرتيال لا يعد وسيلة فقط لتبني المسؤولية البيئية و إنما يؤدي التطبيق العملي الفعلي لهذا النظام انعكاساً لتبني المؤسسة لمسؤوليتها البيئية ، فهو جزء من نظام الإدارة الكلي يتضمن الهيكل التنظيمي و نشاطات التخطيط و المسؤوليات و الإجراءات، والعمليات ،والموارد للتطوير والتنفيذ و التحقيق والمراجعة والمحافظة على السياسة البيئية حيث يطبق هذا النظام في مؤسسة فرتيال وفقا لمتطلبات ISO 14001-V2004 ****و يشمل جميع المراحل العملية التي من شأنها تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، فتطبيق مؤسسة فرتيال لنظام الإدارة البيئية سمح لها بتحقيق عدة مكاسب تجارية واقتصادية و بيئية ، فعلى المستوى التجاري يزيد تطبيق ذات النظام من تنافسية المؤسسة خاصة في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية مشددة ، أما على المستوى الاقتصادي فيساهم في تحقيق وفرات في تكاليف الطاقة و المياه و المادة الأولية و تنخفض أيضا تكاليف معالجة المخلفات والنفايات . بالإضافة إلى حماية البيئة من آثار صناعتها كمكسب بيئي .

وعليه يتوفر بمؤسسة فرتيال قسم مسؤول عن معالجة المشكلات البيئية ينتمي إلى مديرية الجودة و البيئة يسهر على حفظ و حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث ، كما توفر المؤسسة الإمكانيات المادية اللازمة لتجسيد ثقافة المسؤولية البيئية حيث توفر عبر كل أقسامها و فروعها مخارج للنجدة، وأجهزة أمان، وأقنعة تنفس، وبدلات خاصة. و توفر للعاملين بها فرصاً للتدريب والتكوين في المجال البيئي على مستوى معاهد و مدارس خارج المؤسسة إلى جانب تنظيم دورات تكوينية داخل المؤسسة و المشاركة في المعارض و المحافل البيئية من أجل تنمية الوعي البيئي لعمالها. إلى جانب ذلك فقد عملت مؤسسة فرتيال على تطوير نظامها المعلوماتي بما يضمن تسيير جميع نشاطاتها و مواردها و يوفر متابعة واقعية لمختلف وظائفها عن طريق اعتمادها على نظام ERP الذي يسمى بـ«Gesindus» الذي صمم و قدم من طرف فرع الإعلام الآلي EIT للمجمع الإسباني VILLAR-MIR، حيث عوض عدة تطبيقات إعلامية بنظام وحيد يدمج جميع وظائف المؤسسة ، مع علاقة مبنية على تبادل المعلومات و التنمية و التطور الجماعي التعاوني L'ERP. رافق ذلك تطوير المؤسسة لنظامها الاتصالي من خلال دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال و شبكة الإنترنت بمختلف مكاتبها ، إلى جانب توفير شبكة متطورة من وسائل الاتصال

وربط مختلف مكاتبها و فروعها عبر شبكة داخلية (INTRANET) مما جعل المؤسسة تعمل كوحدة متكاملة نحو تحقيق أهدافها . كما يتوفر بالمؤسسة مخبران للبحث يعملان على مدار الساعة ،مخبر الجودة مختص في متابعة جودة المنتجات يعمل به فريق بحث مكون من 25 عاملاً أما المخبر الزراعي فهو يعمل على تقديم مختلف التحاليل المتعلقة بالتربة و النبات و المياه بقدرة تحليلية سنوية تقدر بـ10.000 عينة سنويا، و تقدر الميزانية المخصصة له بـ1.2 مليون دولار مع العلم أن المؤسسة تقدم خدمات للفلاحين تتعلق بتقديم التحاليل اللازمة التي تحتاجها التربة بالمجان .

الجدول الثالث: الوعي البيئي لدى العاملين في مؤسسة فرتيال

		موافق		محايد		غير موافق	
	العبارة	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة
1	يتوفر لدى العاملون بالمؤسسة سلوك بيئي واعي	164	100	00	00	00	00
2	يشارك العاملون في نشاطات حماية البيئة التي تنظمها المؤسسة	164	100	00	00	00	00
3	يقدم العمال اقتراحات لمعالجة المشكلات البيئية التي تواجههم في العمل	164	100	00	00	00	00
4	تتلقى المؤسسة معلومات من قبل العاملين بها حول أي مظاهر انتشار للتلوث داخل المؤسسة	164	100	00	00	00	00
5	استطاع عاملون بالمؤسسة مواجهة مشكلات بيئية تعرضت لها المؤسسة من قبل	164	100	00	00	00	00
6	يواجه العاملون بالمؤسسة المشكلات البيئية التي تواجههم في العمل دون الرجوع إلى الإدارة العليا	108	65.85	00	00	56	34.14
7	لدى العاملين وعي بخطورة النشاط الصناعي الذي تقوم به المؤسسة	164	00	00	00	00	00
8	يلتزم العاملون بالمؤسسة بحضور الدورات التكوينية المتعلقة بالتدريب على مواجهة المخطار البيئية المحتملة.	164	00	00	00	00	00

توضح نتائج الجدول رقم(03) أن المبحوثين يتفقون على أن العاملين بالمؤسسة يتوفر لديهم سلوك بيئي واع، كما يشاركون في النشاطات البيئية التي تنظمها المؤسسة ،و يقدمون اقتراحات لمعالجة المشكلات البيئية التي تواجههم في العمل، كما يتفق المبحوثون على أن المؤسسة تتلقى معلومات من قبل العاملين بها حول أي انتشار لمظاهر التلوث داخلها، كما يجمع المبحوثون على أن العاملين استطاعوا مواجهة المشكلات البيئية التي تعرضت لها المؤسسة من قبل و أن لديهم وعياً بخطورة النشاط الصناعي الذي تقوم به المؤسسة، كما أنهم يلتزمون بحضور الدورات التكوينية

المتعلقة بالتدريب على مواجهة المخاطر البيئية المحتملة. بينما يعتبر(108) مبحوث بنسبة (65.85 %) أن العاملين بالمؤسسة يمكنهم حل المشكلات البيئية التي تواجههم دون الرجوع إلى الإدارة العليا فيما لا يوافق(56) مبحوثاً بنسبة (34.14 %) على ذلك .

و يمكن تفسير هذه النتائج على أن مؤسسة فرتيال لم تكتف منذ دخول الشريك الإسباني بتطوير هياكلها و ووسائلها فقط، بل قامت أيضا بإعادة تنظيم و تقويم مواردها البشرية خصوصا بعد تطبيقها للمواصفات العالمية : نظام إدارة الجودة (ISO 9001)، نظام الإدارة البيئية(ISO 14001-V2004)، المواصفة المتعلقة بالصحة و السلامة المهنية (OHSAS 18001). و أدركت المؤسسة أنها لن تستطيع تطبيق هذه المواصفات على أرض الواقع و تحقيق الاستمرارية و التحسين المستمر دون ترقية و تنمية مواردها البشرية عن طريق التدريب و التكوين الدوري و الإجباري إلى جانب وضع نظام داخلي صارم حول الالتزام بشروط الأمن و السلامة داخل المؤسسة و فرض عقوبات على كل عامل لا يلتزم بشروط: النظافة ، والأمن ، والتصرف أثناء وقوع حوادث ..،

كما يمكن تبرير النتائج المتباينة حول اعتبار أن العاملين يمكنهم حل المشكلات البيئية دون الرجوع إلى الإدارة العليا على أن هذه الإجابات مثلت الإطارات الذين يعملون بالمصنع، كون هذه الشريحة تعمل في قلب المؤسسة و تواجه وجها لوجه أي مشكل قد يهدد أمن و سلامة المؤسسة، لذلك فهم يواجهون المشكلات البيئية الطارئة بمفردهم و يقترحون الحلول المناسبة دون الرجوع إلى الإدارة العليا ، بينما الإطارات التسييرية و الوسطى يستطيعون الرجوع إلى الإدارة العليا وأخذ القرارات النهائية من قبلها .

2 - نتائج الدراسة :

بناء على ما تم عرضه تم التوصل إلى استخلاص جملة من النتائج التي تمثل محاولة للإجابة على إشكالية هذه الدراسة و أسئلتها، و التي نلخصها في مايلي :

*** السؤال الفرعي الأول : فيم تتمثل مبادئ السياسة البيئية لمؤسسة فرتيال؟**

عبرت مؤسسة فرتيال عن مقاصدها و مبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل من خلال تبنيها لنظام الإدارة البيئية (ISO 14001-V2004)، و الذي يعطي إطارا لالتزاماتها البيئة المتمثلة في التحسين المستمر لأدائها البيئي ، والسعي المستمر نحو التقليل من الآثار السلبية لصناعتها على البيئة ، والامتثال للقوانين و التشريعات الوطنية و الدولية .

*** السؤال الفرعي الثاني : ما هي وسائل تجسيد المسؤولية البيئية في المؤسسة ؟**

تعتمد مؤسسة فرتيال على جملة من الأنظمة و البرامج و الوسائل لتجسيد المسؤولية البيئية على أرض الواقع منها: تبني نظام الإدارة البيئية ، وتطوير نظامها المعلوماتي(ERP)، وتطوير نظامها الاتصالي (عن طريق التزود بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، وشبكة الإنترنت، والشبكة الداخلية (INTRANET))، وتوفير برامج تدريب و تكوين في المجال البيئي داخل المؤسسة وخارجها،وتوفير مخبرين للتحليل و البحث (مخبر الجودة ، المخبر الزراعي).

*** السؤال الفرعي الثالث: ما مستوى الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة ؟**

يتوفر لدى العاملين بالمؤسسة وعي بيئي ينعكس بشكل واضح على المظهر الداخلي للمؤسسة وما تتمتع به من انضباط و صرامة من حيث الأمن و السلامة و حماية البيئة ، إلى جانب مشاركة العاملين بمختلف النشاطات البيئية سواء داخل المؤسسة أو في المعارض التي تنظمها خارجها، ويشاركون أيضا في إعداد المجلة الدورية التي تصدرها المؤسسة والتي تتوفر على مساحة خاصة بالبيئة. مع العلم أن أي زائر للمؤسسة سواء كان باحثاً ، زبوناً ، تفرض عليه المؤسسة المرور عبر قسم للمراقبة و الإعلام يتلقى خلاله الزائر لمدة زمنية معينة تعريفاً بالمؤسسة ، وأهم نشاطاتها وكيفية التصرف داخلها من حيث الأمن و السلامة ، و حماية البيئة .

خاتمة :

أصبحت المسؤولية البيئية من أكبر التحديات التي تواجه المنظمات الصناعية في الوقت الحاضر،خاصة مع تزايد الوعي البيئي العالمي بحماية البيئة و التوجه من المسؤولية الاقتصادية للمؤسسات إلى المسؤولية البيئية بما تحمله من التزامات و أخلاقيات بيئية هدفها حماية البيئة الطبيعية، الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ،تدني المخاطر البيئية و تقديم المنتجات والخدمات الآمنة للمستهلك بهدف تحقيق الأهداف الربحية من جهة و التوازن البيئي من جهة ثانية .

حاولنا خلال هذه الدراسة الميدانية بحث واقع تبني مؤسسة فرتيال المختصة في صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية للمسؤولية البيئية ، حيث تم الاستعانة بمقياس ليكرت الثلاثي وإجراء جملة من المقابلات لبحث عينة ممثلة لشريحة الإطارات في المؤسسة مكونة من (164) مبحوثاً، في محاولة للإجابة على سؤال رئيسي مفاده؛ ما هو واقع تبني مؤسسة فرتيال للمسؤولية البيئية، وقد تم حصر مفهوم المسؤولية البيئية في ثلاثة متغيرات رئيسية، تمثلت في

السياسة البيئية ووسائل تجسيد المسؤولية البيئية، والوعي البيئي. ليتم التوصل إلى جملة من النتائج كان من أهمها: إن السياسة البيئية على مستوى مؤسسة فرتيال تتلخص في التحسين المستمر لأدائها البيئي ، السعي المستمر نحو التقليل من الآثار السلبية لصناعتها على البيئة، الامتثال للقوانين والتشريعات الوطنية و الدولية. وقد اعتمدت في تحقيق ذلك على جملة من الأدوات و البرامج والأنظمة منها تبني نظام الإدارة البيئية ، وتطوير نظامها المعلوماتي(ERP) ، تطوير نظامها الاتصالي (عن طريق التزود بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، شبكة الإنترنت، الشبكة الداخلية (INTRANET)) ،توفير برامج تدريب و تكوين في المجال البيئي داخل المؤسسة و خارجها،توفير مخبرين للتحليل و البحث (مخبر الجودة ، المخبر الزراعي). كما يتوفر لدى العاملين بالمؤسسة وعي بيئي ينعكس بشكل واضح على المظهر الداخلي للمؤسسة وما تتمتع به من انضباط وصرامة من حيث الأمن والسلامة و حماية البيئة ، إلى جانب مشاركة العاملين بمختلف النشاطات البيئية سواء داخل المؤسسة أو في المعارض التي تنظمها خارجها ، و يشاركون أيضا في إعداد المجلة الدورية التي تصدرها المؤسسة والتي تتوفر على مساحة خاصة بالبيئة.

توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد المؤسسات الصناعية في الجزائر على تبني المسؤولية البيئية بشكل فعال على أرض الواقع فيمايلي:

- العمل على جعل ثقافة المسؤولية البيئية سلوكاً و ثقافة تنظيمية في المؤسسة من خلال التربية و التوعية البيئية المستمرة للأفراد داخلها.
- الاعتماد على أسلوب التحفيز المعنوي و المادي لأفراد المؤسسة تشجيعا لهم على السلوكات البيئية الايجابية .
- تنظيم ملتقيات و ندوات علمية تعريفية بالحاجة الملحة إلى احترام المؤسسات الصناعية الجزائرية للبعد البيئي ضمن نشاطاتها الصناعية ، و نقل تجارب المؤسسات التي حققت نجاحا في هذا المجال.
- الانفتاح على أسواق جديدة تعنى بالبيئة تسمى بالأسواق الخضراء و الاستفادة من امتيازاتها.

الإحالات و الهوامش:

* **نادي روما:** في صيف 1970 بدأ فريق دولي من الباحثين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا دراسة الآثار المترتبة على استمرار النمو في جميع أنحاء العالم ، و توصلوا إلى وضع خمسة عوامل أساسية تحد من النمو على كوكب الأرض والآثار الناجمة عنها ، تمثلت في:الزيادة السكانية، والإنتاج الزراعي،واستنزاف المواد غير المتجددة، والإنتاج الصناعي، والتلوث.للمزيد أنظر:

Meadows D ,Meadows D, Randers J, Behrens W,(1972),The limits to growth ,universe books, .New York

** **تقرير «مستقبلنا المشترك»:** صدر هذا التقرير العالمي عام 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، والتي عرفت أيضا باسم لجنة برنتلاند نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundftlan التي كانت تترأس اللجنة، وقد أكد التقرير بأن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية الحاجات الخاصة بها .للمزيد أنظر :

DrexhageJ,Deborah M,(2010),Sustainable Development :From Brundtland to Rio 2012 ,International Institute for sustainable development(IISD),New York

*** **مؤتمر استوكهولم:** انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية عام 1972 بحضور أكثر من 115 دولة ،تناول شؤون الأرض و المعضلات الدولية التي تواجهها ،تضمن إعلانه الختامي 19 مبدأ تمثل منهاجا بيئيا في العصر الحالي. للمزيد أنظر ، الموقع الرسمي للأمم المتحدة المتاح على الرابط التالي :

http://www.un.org/ar/globalissues/environment/index.shtml

**** **المواصفة(ISO 14000):** عبارة عن مجموعة متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع و أحجام المنظمات و يتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة سواء أكانت ثقافية أم اجتماعية أم جغرافية، وتهدف أساسا إلى تدعيم حماية البيئة و منع التلوث أو توازنه مع الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى تسهيل عملية التطبيق من خلال جمع متطلبات المواصفة و تحديدها و بشكل متزامن و مراجعتها في أي وقت. للمزيد أنظر :

نجم العزاوي،عبدالله حكمت النقار،إدارة البيئة نظم و متطلبات و تطبيقات ISO14000، دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان.

1. Ministère de l'agriculture,(1991) , agence nationale pour la conservation de la nature , la conservation de la nature :bilan et perspective .octobre ,p.01- 34

2. وزارة تهيئة الإقليم و البيئة،(2008)،المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة ،ص26-46.
3. وليد شتوح،(2014)،مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبجوث و الدراسات، العدد2،ص19.
4. ابتسام الملكاوي،(2008)، جريمة تلويث البيئة ،دار الثقافة،عمان،ص16.
5. محمد عبد البديع،(2006)، الاقتصاد البيئي و التنمية، دار الأمين للطباعة،القاهرة،ص09 .
6. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،مكتبة لبنان،ص73.
7. المرجع السابق نفسه ، ص357،
8. André Akoun,Pierre Ansart ,Le Robert :Dictionnaire de sociologie, collection dictionnaires . Le Robert SEUIL ,p 376
9. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،مرجع سابق،ص74.
10. سفيان ساسي،(2013)،المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)، مجلة جيل حقوق الإنسان ، العدد الثاني،ص 14.
11. نجم عبود نجم،(2012)،المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة،الوراق للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، عمان ،ص 343.
12. ثامر البكري،أحمد نزار النوري،(2012)،التسويق الأخضر،دار اليازوري،ص232.
13. برنامج الأمم المتحدة للبيئة،اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية،(18 أفريل 2001)، ص15.
14. إلياس سي ناصر،(2012-2013)، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،الجزائر،ص77.
15. Joyce Quarrie ,(1992) ,The united nations conference of environment ;rio de janiro ,London :The .regency press corporation,p11
16. إلياس سي ناصر،مرجع سابق ،ص 104-105.

17. شكران الحسين،(2013)، من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو20+ لعام 2012:مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العربية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد36-64،ص152.
18. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (18 أفريل 2001) ،مرجع سابق،ص18.
19. برنامج الأمم المتحدة للبيئة،اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية،(9-10 سبتمبر 2001) ،ص15.
20. مجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية و العشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي،(3-7 فيفري 2003) ،ص5.
21. سفيان ساسي،مرجع سابق،ص16-17 .
22. محمد عادل عياض،(2009-2010)، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة ، مجلة الباحث ،العدد السابع، ص 20-22 .
23. سامح الغرايبية،يحي الفرحان،(1999)، المدخل إلى العلوم البيئية ،دار الشروق، عمان،ص 28-29.

The Reality of Adopting the Environmental Responsibility in Industrial Company

-Case study Fertial Company for Petro-chemical Fertilizer Industry in Algeria

Dr.ASMA CHEURFA •

Abstract

This study aimed to reveal the reality of the environmental responsibility's adoption in the industrial organizations from the sample of responsible frames in Fertial institution

composed of (164) Researched Through three basic variables the concept of the environmental responsibility was limited in :the environmental policy, environmental responsibility means of embodiment and environmental awareness.

This study came to results, most importantly that the environmental policy in the institution is summed up in the continual improvement of its environmental performance, Minimizing the impact of its industry on the environment and comply to laws , national and international legislation. And to achieve this it relied on a number of means, including the adoption of environmental management system ,develop its informational (ERP), Develop its communicational system, Providing specialized training and configuration programs .Also the environmental awareness among its employees is reflected clearly in the internal operation of the institution, as well as their participation in various environmental activities.

• Bdji Mokhtar-Annaba University - Faculty Of Arts , Humanities And Social Sciences - Departement Of Information Science And Communication